

قـرـر :

(المادة الأولى)

يعين رئيساً للنيابة العامة من الفئة (١) السيد / رجاء اسماعيل العربي
رئيس المحكمة من الفئة (١) .

(المادة الثانية)

يعين رئيساً للنيابة العامة من الفئة (ب) كل من رؤساء المحاكم
من الفئة (ب) السادة :

- سامي محمد أحمد البربري .
- عصام الدين حسين محمد حسن محمود .
- صهيبي محمد حافظ محمد ابراهيم .
- محمد عبد العزيز زكي .
- ماهر محمد سليمان الجندى .
- سليمان محمد عبد الحميد سليمان .

(المادة الثالثة)

يعين وكيلاً للنيابة العامة من الفئة الممتازة كل من القضاة السادة :

- عبد الحميد فريد حامد صنقر .
- محمد توفيق أحمد السيد الحداد .
- محمود صفوت أحمد عبد الجواد .
- مراد رشدي فريد جرجس .
- محمد جلال الدين عبد الله محمد صالح .
- كامل حسن كامل الجيار .
- أحمد محمد سيد أحمد .
- أنور رشاد محمد العاصي .
- نجيب يونس حسن .
- عبد الله فكري فكري عبد التواب أباطة .
- البشري محمد الشوربجي .
- محروس عبد الحلیم أحمد عمارة .
- فريد عوض علي عوض .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وعلى وزير العدل تنفيذه ما
صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٣٩٧ (٢١ يناير سنة ١٩٧٧)
أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بتنظيم السلطة فيما يختص بالمعاهد
الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والأديان المسموح بها في البلاد، والقوانين
المعدلة له؛

قـرـر :

(المادة الأولى)

الترخيص بتجاوز حمة أعمادات تعويض العاملين عن جهود غير عادية
والمكافآت نظير العمل أيام الجمع والمكافآت التشجيعية (تعويض
ومكافآت العاملين) بالبند ٥ المكافآت بمجموعة (١) أجور نقدية وبدلات
بالباب الأول أجور للفرع (٢) مصلحة الرقابة الصناعية بالقسم (٢٠١)
وزارة الصناعة بموازنة الجهاز الإداري للحكومة للسنة المالية ١٩٧٥
بمبلغ ١٣٣ جنيناً (مائة وثلاثة وثلاثون جنيناً) وذلك مقابل وفور بنفس
القيمة في باقي بتود وأنواع نفس الباب والفرع .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٩٧ (٢٦ يناير سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥١ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي الصادر بالقانون رقم ١٦٦
لسنة ١٩٥٤ والقوانين المعدلة له؛

قـرـر :

(المادة الأولى)

يعين السيد السفير / محمود صلاح الدين حسن ، السفير بذيوان عام
وزارة الخارجية وكيلاً لوزارة الخارجية .

(المادة الثانية)

على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ صفر سنة ١٣٩٧ (٢٦ يناير سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢؛
وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية؛

وتطبيقاً لمبدأ اشتراكية الطب والعلاج قد تضمنت خطة وزارة الصحة في السنوات من ١٩٦٢/٦١ إلى ١٩٦٤/٦٣ الموافقة على إقامة عدد ٤٧ وحدة صحية ريفية بدائرة نطاق محافظة الجيزة إلا أنه نظراً لقلّة الأراضي المتاحة الصالحة لهذا الغرض فقد اكتفى بإقامة عدد ٢٧ وحدة على بعض الأراضي المختارة من أملاك الأهالي الذين وافقوا على نزع ملكية أراضيهم المتداخلة في مواقع هذه الوحدات .

وقد وافق السيد محافظ الجيزة على المواقع المختارة وتم تشييد مباني هذه الوحدات الصحية التي تؤدي حالياً خدماتها الصحية والطبية للواطنين في المحافظة .

وتقع هذه الوحدات الصحية الريفية بمراكز محافظة الجيزة على النحو الآتي :
مركز الجيزة : قرى كفر الجليل - كفر طهرمس - ترسا - الكنيسة .
مركز امبابه : قرى جزاية - الزيدية - المعتمدية - وراق العرب - القطا - وراق الحضر - جزيرة محمد - جزيرة وراق الحضر - صفت اللبن - أبو رواش .

مركز البدرشين : قرى الطرفاية - أبو صير - منشأة دهشور .
مركز الصف : قرى مسجد موسى - الكداية - الفهميين - غمازة الصفري - الديسمي .
مركز العياط : قرى العطاب - الرقة الغربية - طهما ومنشأة عبد السيد - حرزة - كفر تركي .

وبيان مواقع وحدود ومسطحات ومساحات وأسماء ملاك الأراضي اللازمة لإقامة هذه الوحدات الصحية الريفية موضحاً بالكشوف والخرائط والرسومات الهندسية المرافقة .

هذا كما قامت وزارة الصحة بتسديد مبلغ ٩٢٧٨ جنيهاً و ٣٣٣ ملياً للهيئة العامة للمساحة (الإدارة العامة لنزع الملكية) بالشيك رقم ٥٠٦٠ المؤرخ ١٩٧٣/٦/٢٣ على ذمة تويض ملاك الأراضي التي أقيمت عليها هذه الوحدات الصحية كما قامت أيضاً بتسديد مبلغ ٥٠٤٠ جنيهاً للهيئة المذكورة بالشيك رقم ٧٤٩٠٩٣ المؤرخ ١٩٧٤/٥/٦ بقيمة تكاليف إجراءات نزع الملكية .

لذلك - وإعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية والاستيلاء على العقارات وإعمالاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦٤ لسنة ١٩٧٤ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات .

فقد أعد مشروع القرار المرافق .

برجاء - التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير الدولة

للحكم المحلي والتنظيمات الشعبية

محمد حامد محمود

قرر :

(المادة الأولى)

الترخيص لطائفة الأقباط الارنوذكس بإقامة كنيسة السيدة العذراء بتاحية أبو عوالي مركز أشمون محافظة المنوفية ، على قطعة الأرض الموصفة بالرسم المرافق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ صفر سنة ١٣٩٧ (٣١ يناير سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٧٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية والاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر مشروع إقامة عدد ٢٧ وحدة صحية ريفية بقرى مراكز الجيزة وامبابه والبدرشين والصف والعياط بنطاق محافظة الجيزة من أعمال المنفعة العامة .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لإقامة هذه الوحدات الصحية المبين مواقعها وحدودها ومساحتها وأسماء ملاكها بالمذكرة والخرائط والكشوف والرسومات الهندسية المرافقة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٩٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥)

ممدوح محمد نسالم

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٧٥

بشأن اعتبار مشروع إقامة بعض الوحدات الصحية الريفية

بدائرة محافظة الجيزة من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء

على الأراضي اللازمة له

تمشياً مع سياسة الدولة الاشتراكية التي تستهدف الوصول بالقرية المصرية إلى المستوى الحضري المنشود صدر القرار الجمهوري رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٦٢ بالبدء في إنشاء ٢٥٠٠ وحدة صحية ريفية تغطي الخدمات الطبية في أعماق الريف .